

Distr.: General
14 November 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين في تموز/يوليه ٢٠١٧ (انظر المرفق).

وقد أعدت البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة عقب مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) وو هايتاو

السفير فوق العادة والمفوض

القائم بالأعمال بالنيابة

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين

(تموز/يوليه ٢٠١٧)

مقدمة

خلال فترة تولي الصين رئاسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧، عقد مجلس الأمن ٣٠ جلسة من الجلسات العلنية وجلسات المشاورات غير الرسمية، واتخذ ٤ قرارات ووافق على ٤ بيانات رئاسية و ٨ بيانات صحفية.

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٦ تموز/يوليه، بناء على طلب السويد وفرنسا، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" للاستماع إلى إحاطتين (عن طريق التداول بالفيديو) من آداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، وفرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم العميق إزاء خطورة الحالة في البلد وعن إدانتهم الشديدة للعنف ضد المدنيين والهجمات على مؤسسات الدولة والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. ودعا أعضاء مجلس الأمن جميع الأطراف الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الامتناع عن ارتكاب أعمال العنف ودعوا الحكومة إلى ضمان حماية المدنيين والانخراط في الحوار والمصالحة في مقاطعات كاساي. وفي نهاية المشاورات، اتفق أعضاء المجلس على ورقة معلومات للصحافة تتضمن تلخيصا لبياناتهم.

وفي ١١ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة، أعقبها مشاورات مغلقة، عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة عن الحالة على أرض الواقع، حيث قال إن التغلب على المأزق السياسي الراهن وتزايد انعدام الأمن وتدهور الأوضاع الإنسانية يتطلب تضافر جهود الحكومة في كينشاسا فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، مع التشديد على الدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة.

وقدم ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إحاطة لأعضاء المجلس عن الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر السياسي واعتماد تدابير لمعاقبة الجناة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن العنف في مقاطعات كاساي، وأشاروا إلى أن الجماعات المسلحة هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في البلد. وشدد عدة أعضاء على أنه ينبغي للحكومة أن تعقد انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع بحلول نهاية عام ٢٠١٧، دون مزيد من التأخير. وشدد عدد من أعضاء المجلس أيضا على الحاجة إلى المضي قدما بالأعمال التحضيرية للانتخابات. وأكدت وفود أيضا على التقدم المحرز في استعراض السجل الانتخابي، والملكية الوطنية للعملية الانتخابية، فضلا عن الحاجة إلى احترام السيادة الكونغولية.

وفي ٢٦ تموز/يوليه، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/12) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٣ تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/9) يدين بشدة العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي البيان، أحاط المجلس علما بنتائج الاجتماع الذي عقده شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى في بروكسل يوم ٢١ حزيران/يونيه، ورحب بالاتفاق على وضع خريطة طريق مشتركة لمواصلة الوساطة مع الجماعات المسلحة تحت قيادة الحكومة، وفي شراكة مع المبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن الشركاء الدوليين.

وفي ٢٤ و ٢٦ تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بيانين صحفيين عن الهجومين اللذين تعرضت لهما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" من جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن أعمال بعثة الأمم المتحدة والتطورات الأخيرة فيما يتصل بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدان أعضاء المجلس، بأشد العبارات، الهجوم على حفظة السلام التابعين للبعثة في بانغاسو (مقاطعة مبومو) في ٢٥ تموز/يوليه على أيدي عناصر يشتبه في أنها تابعة لمليشيات أنتي بالاكوا، مما أسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام المغاربة، وإصابة أحد حفظة السلام المغاربة بجراح، حيث توفي أيضا بعد يومين من الهجوم. وتوصل المجلس إلى اتفاق على أن يقوم رئيس المجلس، في الخطوة المقبلة، بالاتصال بالبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى ويحيل رسالة من المجلس إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن ضرورة السعي بحزم إلى إعادة إطلاق عملية السلام والمصالحة باعتبارها أفضل طريقة لتفادي الهجمات ضد بعثة الأمم المتحدة في المستقبل.

غرب أفريقيا

في ١٣ تموز/يوليه، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها محمد بن شمس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، الذي يشغل أيضا منصب رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عن الحالة السائدة مؤخرا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما عرض الممثل الخاص أحدث تقرير للأمين العام عن أعمال المكتب (S/2017/563). وأعقبت الإحاطة مشاورات مغلقة. وخلال المشاورات، شدد أعضاء المجلس على أن بلدان المنطقة تواجه تحديات هائلة، ولذلك من الأهمية بمكان مواصلة التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، فضلا عن سائر الجماعات الإقليمية الفرعية.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، رحب مجلس الأمن بالتطورات السياسية الإيجابية الأخيرة في بعض بلدان غرب أفريقيا، مشيدا بعمل الممثل الخاص وكذلك المكتب، وأعرب عن قلقه إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب في المنطقة، بما في ذلك الهجمات التي يشنها كل من جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وإزاء الحالة الإنسانية، من خلال إصدار بيان رئاسي (S/PRST/2017/10) بشأن الحالة في غرب أفريقيا.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2017/11) عن خطة بناء السلام في ليبيريا والانتخابات الرئاسية المقبلة في البلد.

جنوب السودان

في ٢٠ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة، أعقبها مشاورات مغلقة، عن الحالة في جنوب السودان وكذلك عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدم كل من القاسم وين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وسعادة السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو.

وقدم السيد وين إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام لفترة الثلاثين يوماً المقدم عن جنوب السودان، وكذلك عن الحالة هناك. وشجع السيد وين المجلس على الإعراب مرة أخرى عن دعمه الكامل لعملية التنشيط التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وعلى حث جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان على الانضمام لتلك العملية، وشدد على أهمية وحدة الهدف داخل المنطقة، مضيفاً أن على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة قوية إلى قادة جميع الأطراف في جنوب السودان بأن الوضع الراهن غير مقبول ولا يمكن له أن يستمر.

وقدم السيد موغاي إحاطة إلى المجلس عن المشاورات التي يجريها مع الجهات الهامة صاحبة المصلحة. ودعا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى توحيد خطابها في تعاملها مع جنوب السودان وتشجيع الأطراف في جنوب السودان على إبداء الاستعداد لتقديم تنازلات وأن يلبي كل منها ما يطلبه الآخر.

وأكد ممثل جنوب السودان أن الحوار الوطني مستمر في أعماله وأنه يتقدم بشكل جيد، وأن حكومة الوحدة الوطنية لديها الإرادة السياسية والرغبة لمواصلة العمل عن كثب مع البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية لمعالجة أي مسائل معلقة. وحث الممثل المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته بتقديم العون إلى جنوب السودان.

وشدد أعضاء المجلس على أنهم أعربوا عن دعمهم للجهود التي يبذلها كل من الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي، وأكدوا على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من النزاع الذي هو أحد أسباب الأزمة الإنسانية التي تشهدها أحدث دولة العالم.

وخلال المشاورات المغلقة، أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء التأخير في تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، بسبب القيود المفروضة على عمل البعثة نتيجة للصعوبات في إيصال المعونة الإنسانية، وشدد بعض الأعضاء على ضرورة اقتراح جزاءات. وسلم أعضاء آخرون بالمشاكل السياسية والاقتصادية والإنسانية القائمة، ولكنهم رأوا أن من الضروري التأكيد على التطورات الإيجابية. واتفق المجلس على الدعوة إلى إنهاء العنف وحث المجتمع الدولي على دعم الحكومة الانتقالية.

السودان

في ٢٤ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن السودان، واستمع إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، الممثل الدائم لأوكرانيا، عن أعمال اللجنة، غطت الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، بما في ذلك زيارة رئيس اللجنة إلى السودان. ورحب أعضاء المجلس بزيارة رئيس اللجنة إلى السودان التي جرت في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، ووافقوا، وهم يعربون عن ترحيبهم بالتطور الكبير الذي شهدته الحالة في دارفور، على النظر في تحديد معايير واضحة لإنهاء الجزاءات في الأجل الطويل في نهاية الأمر.

الصومال وإريتريا

في ٢٤ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الصومال وإريتريا، واستمع إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا عن عمل اللجنة، غطت الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٧. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء حركة الشباب، التي لا تزال تشكل أكبر تهديد مباشر للسلم والأمن في الصومال، وعن البوادر المشجعة لزيارة الرئيس إلى منطقة القرن الأفريقي، المقرر أن تجري في أقرب وقت ممكن، ودعوا إلى زيادة تعاون لجنة الصومال وإريتريا وفريق الرصد مع الصومال وإريتريا.

بوروندي

في ٢٦ تموز/يوليه، بناء على طلب وفد فرنسا، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة، أعقبها مشاورات مغلقة عن الحالة في بوروندي. وقدم كل من ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، ويورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي القطرية للجنة بناء السلام، إحاطة لأعضاء المجلس.

وقدم السيد كافاندو تقريراً عن زيارته إلى بوروندي في حزيران/يونيه، وشدد على الحاجة الماسة لأن تسمح الحكومة بمشاركة المعارضة، الموجودة في المنفى وداخل بوروندي على السواء، في الحوار الجاري الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا. وشدد السيد كافاندو على أن اتفاق أروشا يجب أن يقي حجر الزاوية في جميع الجهود المبذولة، وكذلك على أهمية اتخاذ إجراءات جماعية هادئة من جانب القادة الأفارقة، بما في ذلك القادة في المنطقة دون الإقليمية، والأمم المتحدة.

وأفاد السيد لاوبر عن زيارته الأخيرة إلى البلد، وشدد على أن جهود الوساطة التي يضطلع بها الرئيس يويري موسيفيني والرئيس السابق بنيامين مكابا باسم جماعة شرق أفريقيا تستحق كامل الدعم السياسي والتقني. ودعا السيد لاوبر المجتمع الدولي إلى مواصلة متابعة التطورات في بوروندي ومراعاة جميع جوانب الحالة الراهنة، واقترح أن يقوم كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بدعم الجهود المبذولة في هذا المجال.

وأكد ممثل بوروندي أن البلد هادئ عموماً، وشدد على أن الحوار بين الأطراف البوروندية لا يزال على المسار الصحيح ولا يشهد جموداً، كما أشار البعض، وأن العملية الداخلية قد انتهت وأن التقرير النهائي المقدم إلى السلطات الوطنية يتضمن التوصيات المنبثقة عن المناقشات التي شارك فيها أكثر من ٢٦٠٠٠ من البورونديين.

بيد أن أعضاء المجلس، الذين أشاروا إلى أن الحالة الأمنية في البلد ظلت هادئة بوجه عام، شددوا على أن الحالة السائدة في بوروندي قد قوضت بشكل خطير المكاسب الكبيرة التي تحققت من خلال اتفاق أروشا، وأثنوا على الجهود الإقليمية المبذولة لمساعدة البورونديين على إيجاد حلول سياسية، وكرروا الإعراب عن دعمهم لعملية التيسير التي يقودها الرئيس السابق بنجامين مكايا، في إطار وساطة الرئيس يويري موسيفيني، بصفته رئيس جماعة شرق أفريقيا، ورحبوا بالمشاركة النشطة للجنة بناء السلام بوصفها منبرا مفيدا للحوار بين بوروندي وشركائها.

ليبيا

في ٢٦ تموز/يوليه، بناء على طلب من فرنسا، ناقش مجلس الأمن الحالة في ليبيا، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى". وقدمت فرنسا إحاطة إلى المجلس عن الاجتماع الذي عقد مؤخرا في باريس، في ٢٥ تموز/يوليه، بين فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي في ليبيا، واللواء خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، واستضافه رئيس فرنسا، وعن الإعلان المشترك الذي اعتمده. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لمواصلة الحوار السياسي بين جميع الليبيين.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا يرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لتعزيز الحوار السياسي الشامل بين جميع الليبيين، والاجتماع المذكور أعلاه بين رئيس المجلس الرئاسي في ليبيا وقائد الجيش الوطني الليبي، وكذلك الإعلان المشترك، الذي حث جميع الليبيين على دعم الحل السياسي التفاوضي، والمصالحة الوطنية، والوقف الفوري لإطلاق النار. وأكد أعضاء المجلس على أهمية الدور المركزي للأمم المتحدة في تيسير الحوار السياسي بقيادة ليبية، وأعربوا عن ترحيبهم بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام، غسان سلامة، وعن تطلعهم إلى دعم الجهود التي يبذلها لتيسير التوصل إلى حل سياسي في ليبيا.

السلام والأمن في أفريقيا

في ١٩ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن "السلام والأمن في أفريقيا: تعزيز القدرات الأفريقية في مجالي السلام والأمن". واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام ومن إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. وقال الأمين العام إن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لديهما مصلحة مشتركة في تعزيز الآليات المصممة لنزع فتيل النزاعات قبل أن تتصاعد، وفي إدارتها بشكل ناجح إذا ما وقعت. وقال إنه، بالتوقيع في ١٩ نيسان/أبريل على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، فإن المنظمتين سعتا إلى العمل على نحو منهجي على أساس الاحترام المتبادل والميزة النسبية لكل منهما في جميع مراحل دورة النزاع. وقال الأمين العام أيضا إن تعزيز القدرات الأفريقية في مجالي السلام والأمن يتطلب موارد كافية وجيدة التوقيت ويمكن التنبؤ بها لتمويل عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وبالإشارة إلى القرار الذي اتخذته القادة الأفارقة، والمبين في قرار المجلس ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، بتمويل ٢٥ في المائة من تلك العمليات، قال إن تقريره المقدم بناء على ذلك النص تضمن خيارات للتمويل.

وقال مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن إن منظمته أصدرت تكليفا أو أذنت بنشر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين على مدى العقد الماضي، وهو النشر الذي

انطوى على تكلفة بشرية هائلة. وقد عانت القوات الأفريقية بسبب عدم كفاية عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها، والثغرات في توفير الموارد المالية. ولدعم قدرات القوات الأفريقية، أوصى المفوض بأن تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة نهجا ينطوي على إجراء مشاورات آنية، وتقييمات وتحليلات مشتركة، بهدف اقتراح خيارات متسقة. وشدد على ضرورة أن يحظى تعزيز الاستعدادات العملية للقوة الاحتياطية الأفريقية بدعم كامل.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد المتكلمون على السياقات العديدة التي تتولى فيها القوات الأفريقية المسؤولية عن الاستجابة للنزاعات، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال ومالي، أو التي تكون فيها مشاركة في الجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي للتهديدات المتطورة المتعلقة بالقرصنة، والجرائم الحاسوبية، والإرهاب، والاتجار بالبشر أو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واتفق المتكلمون في الرأي بضرورة زيادة تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للمساعدة في تعزيز عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وأعرب العديد من المتكلمين أيضا عن الأسف من أن نقص التمويل قد حد من جهود الاتحاد الأفريقي، مشيرين إلى قرار المجلس ٢٣٢٠ (٢٠١٦) الذي يعيد تأكيد عزم المجلس على تعزيز التعاون في مجالي السلام والأمن بين المنظمين. ودعا البعض إلى إصدار قرار يلي ذلك القرار من أجل إرساء مبدأ تمويل بموجبه عمليات السلام عن طريق الاشتراكات المقررة في ميزانية الأمم المتحدة. وأشاد عدة متكلمين بجهود الاتحاد الأفريقي لتولي زمام الأمور في المستقبل، مع الموافقة على نموذج لتمويل صندوق السلام الجديد التابع له في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ في كيغالي.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ٦ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة واستمع إلى إحاطة قدمها كل من إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وإدموند موليه، رئيس آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وقالت السيدة ناكاميتسو إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أبلغت المجلس بأنه، بتدمير حظيرة الطائرات في حزيران/يونيه، فإنها قد تحققت من تدمير ٢٥ مرفقا من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية والتي يبلغ عددها ٢٧ مرفقا، وأنها ستواصل حل المسائل العالقة المتصلة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية مع الحكومة السورية. وقالت إن التحقيق في هجوم ٤ نيسان/أبريل في خان شيخون الذي أجرته بعثة المنظمة لتقصي الحقائق خلص إلى أن عددا كبيرا من الناس، البعض منهم توفي، قد تعرضوا للسايرين أو لمادة شبيهة بالسايرين استخدمت باعتبارها سلاحا كيميائيا. وقالت السيدة ناكاميتسو، وهي تشرح سبب عدم قيام بعثة تقصي الحقائق بزيارة موقع الحادث، إن "المخاطر الأمنية للزيارة كانت تفوق المنافع المتوقعة منها". ويتوقع صدور التقارير الفنية النهائية في تشرين الأول/أكتوبر. وقال رئيس آلية التحقيق المشتركة إن الآلية قد بدأت التحقيق في الحوادث التي تنطوي على استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في حادثتين، هما: حادثة أم حوش (في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) وحادثة خان شيخون. وناشد رئيس الآلية المشتركة جميع الدول الأعضاء تمكين الآلية من القيام بعملها بطريقة محايدة ومستقلة ومهنية.

وعقب المشاورات، أصدر رئيس مجلس الأمن ورقة معلومات للصحافة تفيد بأن المجلس أحاط علماً بتقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الهجومين الكيميائيين في خان شيخون وأم حوش في الجمهورية العربية السورية، وأنه يؤكد مجدداً إدانته الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية كأسلحة في الجمهورية العربية السورية، وأنه يكرر تأكيد دعمه للعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة، ويتطلع إلى التحقيق في هجومي خان شيخون وأم حوش. وكرر المجلس تأكيد أنه يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية كأسلحة، وأنه يجب إخضاع المسؤولين عن ذلك للمساءلة.

وفي ١٤ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاورات مغلقة واستمع إلى إحاطة قدمها ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، بشأن التطورات الأخيرة في الحل السياسي للأزمة. وخلال المشاورات، أفاد السيد دي ميستورا عن الجهود التي يبذلها. وأشاد بحدوث انخفاض ملحوظ في أعمال العنف في جميع أنحاء البلد، ولاحظ التقدم المحرز في تحديد مناطق تخفيف التوتر في الاجتماع الذي عقد في أستانا في ٤ و ٥ تموز/يوليه، مشدداً على ضرورة أن تكون تلك المناطق تدبيراً مؤقتاً، وسلط الضوء على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية. وقال إنه عقد الجولة السابعة من محادثات الأطراف السورية في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تموز/يوليه. ووصف التقدم التدريجي، لا سيما فيما يتعلق بعقد الاجتماعات المشتركة مع الوفود المعارضة قبل وخلال الجولة الأخيرة من المحادثات، حيث تم تحديد المواقف المشتركة. وأعرب عن نيته في الضغط من أجل المشاركة المباشرة من جانب الأطراف في الجولة المقبلة من المحادثات في أوائل أيلول/سبتمبر. وفي ١٣ تموز/يوليه، اقترحت فرنسا إنشاء فريق اتصال يتألف من الأعضاء الدائمين في المجلس والجهات الفاعلة الإقليمية لدعم جهود الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لوساطة المبعوث الخاص والحل السياسي للقضايا السورية. كما رحبوا بإعلان الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، جنبا إلى جنب مع الأردن، التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطة قدمتها أورسولا مويلر، الأمينة العامة للمساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وقالت السيدة مويلر إنه في إطار خطة الأمم المتحدة لشهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وصلت المنظمة حتى الآن إلى ما يزيد قليلاً عن ثلث مليون شخص جرى استهدافهم، مشيرة إلى عدد من العقوبات المستمرة من مختلف الأنواع. وذكرت أنه على الرغم من هذه التحديات، وارتفاع خطر على العاملين في المجال الإنساني، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تنفيذ العمليات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

وخطب المجلس ممثلو كل من أوروغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والجمهورية العربية السورية، والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال المشاورات المغلقة التي أعقبت هذه الإحاطة، توصل أعضاء المجلس إلى توافق في الآراء بشأن السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. ودعا بعض الأعضاء إلى اتخاذ المجلس إجراءات عملية لكفالة التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة، فضلاً عن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بينما شدد أعضاء آخرون على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق مع الحكومة السورية لزيادة المساعدات الإنسانية إلى البلد.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٢ تموز/يوليه، ناقش مجلس الأمن الحالة في غزة، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى". وقدم نيكولا ميلادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية المفزعة في قطاع غزة، وخاصة أزمة الطاقة الخطيرة. ودعا أعضاء المجلس إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع الأطراف المعنية من أجل التخفيف من معاناة الناس في غزة، وأعربوا عن ترحيبهم باستمرار الدعم الخارجي المقدم إلى غزة.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، ناقش المجلس الحالة في القدس تحت البند المعنون "مسائل أخرى"، بناء على طلب من السويد وفرنسا ومصر. وقدم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات فيما يتعلق بالحرم القدسي الشريف. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الوضع المشدّد للغاية، ومخاطر التصعيد، والعنف المستمر في مدينة القدس القديمة. وهناك حاجة إلى جهود سياسية ودبلوماسية وأقصى درجات ضبط النفس من أجل تهدئة الحالة وتفادي المزيد من التصعيد. وكرر بعض الأعضاء التأكيد على ضرورة صون حرمة المواقع الدينية.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وحذر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المجلس من أن التطورات في الأماكن المقدسة في القدس خلال الأحد عشر يوما السابقة أظهرت وجود خطر بالغ بمحدوث تصعيد جسيم في الوضع، بما في ذلك تحول النزاع إلى نزاع ديني، مشددا على احتمال انزلاق إسرائيل وفلسطين وبقية المنطقة إلى دوامة من العنف. ودعا إلى التركيز على الحاجة إلى استعادة المنظور السياسي، وإعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى بيئة مواتية للمفاوضات بشأن ترتيبات الوضع النهائي، وتفادي تحويل النزاع الوطني الإسرائيلي - الفلسطيني إلى نزاع ديني. وأدل كل من إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين ببيان.

وأدلى ببيانات نحو ٥٠ ممثلا من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء المجلس الخمسة عشر، ركز معظمها على الحالة مؤخرا فيما يتعلق بقضية فلسطين. وأعربت دول عديدة عن قلقها إزاء الأزمة في القدس ومخاطر استمرار التصعيد، ودعت إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لإزالة توتر الوضع، مما يكفل ضبط النفس من كلا الجانبين، واستئناف المفاوضات بين الطرفين. وأعربت دول عديدة عن قلقها الشديد إزاء استمرار الخطة المتعلقة بالمستوطنات التي أعلنت عنها إسرائيل، ووصفتها بأنها مخالفة للقانون الدولي وعقبة كبرى أمام محادثات السلام، وطلبت الوقف الفوري والشامل لذلك، في حين أن بعض الدول ذكر التهديدات الأخرى التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، مع الإعراب عن القلق إزاء أنشطة حزب الله وآثاره على إسرائيل والمنطقة.

الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)

في ١٢ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (اليمن). واستمع المجلس إلى إحاطات من كل من إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ وستيفن أوبرايان، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وتيدروس أدهانوم غبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية؛ وخوسي غراتسيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وأدلى الممثل الدائم لليمن ببيان للمجلس.

وعقب المشاورات، تلا رئيس المجلس ورقة معلومات للصحافة باسم أعضاء المجلس، أعادوا فيها تأكيد دعمهم للحل السياسي بوصفه السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في اليمن، ودعوتهم الأطراف إلى الاتفاق فوراً على الطرائق اللازمة لتنفيذ وقف دائم للأعمال العدائية، واستمرار قلقهم البالغ إزاء الأزمة الإنسانية المدمرة في اليمن، ولا سيما سرعة انتشار الكوليرا، فضلاً عن خطر المجاعة الماثل الآن. ودعا الأعضاء أيضاً جميع الأطراف إلى إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وبسرعة ودون عوائق، واحترام القانون الدولي الإنساني، والقيام فوراً بتعبئة أموال إضافية لتغطية الاحتياجات الإنسانية الحادة، وأكدوا من جديد دعمهم لمجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وكرروا دعوتهم إلى جميع الأطراف للمشاركة في محادثات السلام واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع.

العراق

في ١٣ تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بياناً صحافياً بشأن تحرير الموصل. وفي ١٤ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، ودعا فيه حكومة العراق إلى مواصلة تقديم الدعم الأمني واللوجستي لوجود الأمم المتحدة في الميدان. وقالت ممثلة الولايات المتحدة إن القرار يعتبر مرحلة بارزة في مكافحة العراق لتنظيم الدولة الإسلامية/داعش. وشجعت الممثلة البعثة على تنشيط التنسيق مع السلطات العراقية في حماية المشردين داخليا وناقشت الكيفية التي يمكن بها تحسين فعالية البعثة.

وفي ١٧ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطة قدمها يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس البعثة، الذي قال إن التحرير التاريخي للموصل ينبغي ألا يخفي صعوبة الطريق الماثل أمامنا. وشدد على الحاجة إلى إزالة الألغام وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار للتمكين من عودة المشردين داخليا. وذكر أن بعثة الأمم المتحدة أعطت الأولوية لتحقيق العدالة للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في النزاع المسلح الجاري. وأضاف أنه، نظراً لأن القتال من أجل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية/داعش يوشك على الانتهاء، فإن الأمم المتحدة تقوم بإعادة تصميم استجابتها للعنف الجنسي من أجل دعم إعادة إدماج الضحايا في مجتمعاتهم المحلية.

وقال ممثل العراق إن الحكومة قد أعطت الأولوية لمسألة "الناس قبل الأرض"، بالعمل على كفالة سلامة المدنيين في عمليات تحرير الموصل. وقال إن العراق دولة اتحادية موحدة تتمتع بالسيادة استناداً إلى دستور اتحادي ديمقراطي أعاد تأكيد قيم المواطنة والتمثيل السياسي للجميع في وزارات البلد ووكالاته المستقلة. وقال إن العراق بصدد النظر في سبل بديلة لتحقيق العدالة، بما يشمل مشروع قرار بشأن جمع الأدلة في الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية/داعش، وحث المجلس على أن يطالب تركيا بسحب قواتها من العراق. وقال إن العراق يعمل على تعزيز علاقاته مع البلدان الإقليمية وعلى تحديد أماكن المفقودين الكويتيين والمحفوظات الكويتية المفقودة. وخاطب المجلس ممثلو كل من أوروغواي وأوكرانيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات). وخلال المشاورات المغلقة التي أعقبت هذه الإحاطة، أقر الأعضاء بأن انتصار العراق على تنظيم الدولة الإسلامية/داعش يشكل خطوة إلى الأمام في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

وخلال المشاورات المغلقة التي أعقبت الإحاطة، شدد بعض الأعضاء على أن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية/داعش يجب ألا تمر دون عقاب. وشجع بعض الأعضاء العراق وشركاءه

على إعادة بناء الهياكل الأساسية، والتركيز على المصالحة الوطنية، وتيسير العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة قيام الحكومة، بدعم من البعثة والجهات الأخرى، بإجراء إصلاحات شاملة لقطاع الأمن. وشدد بعض الأعضاء على أن الجدول الزمني والإطار القانوني للانتخابات سيمثلان ثمرة لتوافق الآراء بين جميع الأطراف والجهات صاحبة المصلحة، ورحبوا بالجهود التي يبذلها العراق بشأن المواطنين الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة.

لبنان

في ٢٠ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للدور الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تحقيق استقرار الحالة بين إسرائيل ولبنان والمنطقة الأوسع. وكرر بعض الأعضاء تأكيد أنه ستكون هناك حاجة لاضطلاع القوة بدور معزز في المستقبل.

أوروبا

قبرص

في ١٨ تموز/يوليه، قدم كل من إليزابيث سبيهار، الممثلة الخاصة للأمين العام في قبرص ورئيسة البعثة، وإسبن بارث إيد، المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تقرير للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2017/586) والتطورات الرئيسية في المفاوضات بين الزعماء القبارصة. وعقب مشاورات مغلقة، أدلى رئيس مجلس الأمن بمعلومات إلى الصحافة. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في عملية السلام منذ شباط/فبراير ٢٠١٤، وبالإشارة إلى نتائج المؤتمر الأخير المعني بقبرص، أثنوا على الجهود التي يبذلها القائمون بمهام المساعي الحميدة للأمم المتحدة في تيسير عملية التفاوض التي يقودها القبارصة.

وأكد أعضاء المجلس مجددا التزامهم المستمر بدعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في قبرص بناء على قرارات المجلس ذات الصلة، وشجعوا الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على الحفاظ على التزامهم بالتسوية تحت رعاية الأمم المتحدة، والحفاظ على المكاسب المحققة، والتفكير في أفضل السبل لاستئناف العملية بغية ضمان تسوية عادلة وشاملة.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، اتخذ أعضاء المجلس بالإجماع القرار ٢٣٦٩ (٢٠١٧) الذي قضى بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وطلبوا فيه إلى الأمين العام أن يجري استعراضا استراتيجيا للبعثة.

أمريكا

كولومبيا

في ١٠ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧) بالإجماع، وأذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا للإشراف على المرحلة المقبلة من تنفيذ الاتفاق النهائي بشأن إنهاء النزاع وإحلال السلام المستقر والدائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية.

وعقب التصويت، رحب أعضاء المجلس بالعملية "التاريخية" المتمثلة في قيام القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بوضع السلاح وتسليم الأسلحة إلى الأمم المتحدة من أجل تسجيلها وتخزينها، وشددوا على أن السلام المستدام في كولومبيا سيتوقف على نجاح إدماج القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة المدنية، ودعوا حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي. وقال وزير خارجية كولومبيا إن فوائد عملية السلام أصبحت محسوسة بالفعل في الريف والمناطق الريفية، وهي المناطق التي عانى فيها ملايين الكولومبيين من آثار النزاع بصورة أكثر كثرة من الأشخاص الذين يعيشون في المدن، وأعرب عن الأمل في أن يواصل المجلس دعم عملية السلام في كولومبيا.

هايتي

في ١٨ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة من ساندرا أونوريه، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بشأن آخر التطورات في البلد. وقالت الممثلة الخاصة إنه، وقت تقديم إحاطتها، التي تأتي قبل أقل من ثلاثة أشهر من إفساح البعثة السبيل لبعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم نظام العدالة في هايتي، لا يزال البلد سائرا على المسار المؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتوطيد الديمقراطية. وشددت أيضا على أنه يلزم فعل المزيد لتوطيد المكاسب المحققة في مجالي الأمن والاستقرار في السنوات الأخيرة، وإيجاد المزيد من التماسك الاجتماعي والسياسي، وتعزيز مؤسسات الدولة حقا.

وقال ممثل هايتي إن بلده يحرز تقدما في بناء سيادة القانون وإرساء الديمقراطية الوطنية، ولكنه شدد على أن وباء الكوليرا المنتشر في البلد لا يزال القضاء عليه بعيد المنال. وناشد الاستئناف الفوري والمستدام للمساعدة الإنمائية وهو ما من شأنه أن يساعد على النمو المطرد والقضاء على الوباء.

وأعرب أعضاء المجلس ووفود أخرى عن الترحيب بالتطورات الأخيرة في هايتي، وشجعوا الحكومة على بذل المزيد من الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لصندوق الأمم المتحدة الاستثمارات المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا. وأشاروا أيضا إلى الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى هايتي في حزيران/يونيه، ورحبوا بالانسحاب المنظم للعنصر العسكري للبعثة، وشددوا على أن المنظمة والمجتمع الدولي يجب أن يدعموا هايتي في رسم مسار تنميتها وكفالة أن يتمتع شعبها بثمار أهداف التنمية المستدامة، وأعربوا عن الأمل في أن تعزز بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الشرطة الوطنية ومؤسسات العدالة.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

عدم الانتشار (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

في ٥ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة علنية واستمع إلى إحاطة قدمها ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، عن إطلاق القذيفة التسيارية الذي نفذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٤ تموز/يوليه. وقال إنه، وفقا لما ذكرته وكالة الأنباء الرسمية، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية بالقرب من مطار بانغيون في شمال غرب البلد. وقد قطعت القذيفة مسافة ٩٣٣ كيلومترا وبلغت ارتفاعا قدره ٢ ٨٠٢ كيلومتر قبل أن تسقط في البحر بعد طيران دام ٣٩ دقيقة.

واستناداً إلى تلك المعايير، يكون للقذيفة مدى يبلغ ٦ ٧٠٠ كيلومتر تقريباً إذا ما أُطلقت على مسار نموذجي أكثر، مما يجعلها قذيفة تسير عابرة للقارات، وفقاً لبعض التعاريف.

وخطب أعضاء المجلس وممثل جمهورية كوريا المجلس بعد الإحاطة، وحثوا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الكف فوراً عن أي أعمال استفزازية أو انتهاك قرارات المجلس. ودعا عدد من أعضاء المجلس إلى استجابة قوية وسريعة لإطلاق القذيفة، بما في ذلك اتخاذ قرار جديد يفرض جزاءات قوية. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء زيادة تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وشددوا على الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودبلوماسي وسياسي عن طريق الحوار والمشاورات. وعرض الاتحاد الروسي والصين مبادرتهم في البيان المشترك بين الاتحاد الروسي والصين بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية. وحذرت ممثلة الولايات المتحدة من أن حكومتها مستعدة لاستخدام المجموعة الكاملة من قدراتها العسكرية وغيرها من القدرات للدفاع عن نفسها وعن حلفائها. وحث ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إدراك أن مواصلتها للبرامج النووية وبرامج القذائف واستفزازاتها المستمرة ستؤدي إلى تفاقم عزلتها الدبلوماسية وتعميق محتنتها الاقتصادية.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٢٠ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بالإجماع، معززا تصميمه على التكيف مع تطور التهديدات الإرهابية، من قبيل استخدام الإنترنت لنشر الأنشطة الإرهابية والتخريض عليها وتنظيمها، وتمويل الإرهاب، وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو انتقلهم إلى أماكن جديدة. ويهدف القرار إلى تشجيع الحكومات على تحديث أساليب عملها وتنسيق نهج فعال لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، ومنع وصول الأموال إلى الجماعات الإرهابية، ومنع سفر أفرادها، ومنعها من الحصول على الأسلحة، وضمان تنفيذ الجزاءات ضدها بالكامل. وتضمن القرار، الصادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تفصيلاً لأنواع الجزاءات المفروضة بالفعل على تنظيم الدولة الإسلامية/داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات.

وبموجب أحكام القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، أوعز المجلس إلى اللجنة أن تبقي "قيد الاستعراض الفعلي" مبادئها التوجيهية لإدراج أسماء الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات أو رفع الأسماء منها، أو منح الاستثناءات من فرض الجزاءات. وقضى القرار بتمديد ولاية مكتب أمين المظالم، المنشأ بموجب القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي يوجد مقره في نيويورك والمنشأ بموجب قراره ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، لفترة ٢٤ شهراً بعد انقضاء ولايتهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وبُنيت ولاية فريق الرصد ومكتب أمين المظالم في المرفقين الأول والثاني من القرار، في حين تضمن المرفق الثالث ثمانية إضافات إلى قائمة الجزاءات.

وفي ٧ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في رفح بمصر. وأدان المجلس بأشد العبارات الهجوم الإرهابي البشع والجبان الذي وقع يوم ٧ تموز/يوليه على نقطة تفتيش في رفح، بمصر، حيث قتل وأصيب عدد لا يقل عن ٢٦ ضابطاً وجندياً من القوات المسلحة المصرية. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد ضرورة قيام الدول كافة، بجميع الوسائل، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة وسائر التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة يدين الهجوم الإرهابي الذي وقع في لاهور، بباكستان. وأكد المجلس ضرورة تقديم مرتكبي العمل الإرهابي الشنيع ومنظميه ومموليه ورعاته إلى العدالة، وحث جميع الدول على مكافحة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وسائر التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وأدان مجلس الأمن في بيانين صحفيين صدرتا في ٢٤ و ٣١ تموز/يوليه الهجومين الإرهابيين اللذين وقعا في كابل. وفي هذين البيانين، أشار المجلس إلى الجهود الجارية التي تبذلها حكومة أفغانستان لإجراء تحقيق كامل في هذين الهجومين الإرهابيين، وحث جميع الدول على التعاون بنشاط مع الحكومات والسلطات المعنية وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.